



الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

كلمة

معالي السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في

الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

الأمانة العامة، 29-30/5/2023

السيدات والسادة أعضاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ،
ممثلو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
ممثلو المنظمة الدولية للهجرة،
الحضور الكريم،،

يسرني أن أرحب بكم في بداية الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، الذي يعقد حضورياً بعد عقد ثلاثة اجتماعات عادية وجلستين خاصتين عبر تقنية الفيديو كونفرانس بسبب جائحة كوفيد-19. وإنه ليسعدني أن نعود ونجتمع في قاعة واحدة في بيت العرب. وأنتهز هذه المناسبة للترحيب بعودة الجمهورية العربية السورية، ونحن جميعاً نتطلع إلى مشاركتها في الاجتماعات القادمة لعملية التشاور، فدورها وإسهامها في موضوع الهجرة والمغتربين كان له عظيم الأثر في إثراء اجتماعاتنا في السابق، كما أن وجودها أثناء مناقشة موضوع اللجوء والنزوح في غاية الأهمية وسيضيف الكثير.

السيدات والسادة،،

ينعقد اجتماعنا هذا في ظل استمرار أوضاع اللاجئين في الزيادة من حيث النطاق والحجم والتعقيد. فالمنطقة العربية مازالت تعاني من أوضاع تزداد صعوبة يوماً بعد يوم، حيث تستضيف دول المنطقة ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، من بينهم 5.9 مليون لاجئ فلسطيني، مما يلقي بضغوط وأعباء مضاعفة على كاهل النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في هذه الدول التي تعاني من ضعف الموارد، خصوصاً في ظل التوقعات بزيادة أعداد اللاجئين بعد الأحداث الأخيرة في السودان.

ومن هنا تبرز أهمية تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للاجئين وخاصةً تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة، ودعم تهيئة الأوضاع في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين إليها بأمان وكرامة، وتكريس الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لحالات اللجوء الكبيرة، وتفعيل مبادئ تقاسم الأعباء والمسؤوليات من جانب مختلف الفاعلين في المجتمع الدولي لتحسين حماية ومساعدة اللاجئين ودعم البلدان والمجتمعات المضيفة.

وإيماناً بأهمية تنفيذ هذه الأهداف والمبادئ، تحرص الأمانة العامة على التحضير الجيد للمشاركة العربية في أعمال المنتدى العالمي للاجئين بوصفه أهم الترتيبات الرئيسية التي حددها الاتفاق العالمي

لضمان استفادة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة من الدعم. وإنه ليشرفنا أن تكون المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من المنظمين للدورة الثانية من المنتدى المزمع عقده في نهاية العام الجاري، وهي تعد من أكبر الدول المستضيفة للاجئين في المنطقة، حيث تستضيف نحو 760 ألف لاجئ وطالب لجوء من المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يجعل الأردن ثاني دولة من حيث استضافة اللاجئين السوريين نسبةً لعدد السكان على مستوى العالم بعد لبنان، هذا إلى جانب استضافتها لأكثر من 2,1 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا.

ورغبةً من الأمانة العامة في القيام بالتحضير لهذا المنتدى بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والتنظيم، فإنها تحرص على استمرار التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أرحب بممثليها المشاركين معنا اليوم والذين سيقومون بتقديم عرض حول عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى العالمي والإقليمي، وذلك في إطار الشراكة التي تربطنا منذ فترة طويلة والتي عُرِزَتْ بتوقيع اتفاق تعاون في عام 2000 ثم مذكرة تفاهم في عام 2017.

ونحن في الأمانة العامة حريصون على بذل أكبر جهد ممكن لإشراك الدول الأعضاء واطلاعها بصورة مستمرة على المستجدات بشأن الاتفاقيين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين ومتابعة تنفيذهما، وتوحيد الرؤية العربية تجاه كل ما يتعلق بهذين الاتفاقيين بهدف المشاركة الموحدة في الفعاليات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. وسوف نستمر في تقديم كل الدعم الممكن في هذا المجال بالتعاون مع شركائنا من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومن خلال آليات عملنا المختلفة.

وختاماً، أتمنى أن يشهد هذا الاجتماع نقاشاً مثمراً وأن تمثل جلساته المختلفة فرصة للتفاعل مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وأتطلع إلى اعتماد الوثائق المتوقع صدورها عن هذا الاجتماع والتي ستقوم الأمانة العامة برفعها إلى المنتديات العالمية ذات الصلة. وأدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بأعلى مستوى ممكن في أعمال المنتدى العالمي الثاني للاجئين، والقيام بعرض جهودها لمتابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

أشكركم وأتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح والتوفيق،،